نظام المشاركة فى الحكم لدى أشراف مكّة

٦٤٧ - ٩٢٣هـ
١٢٤٩ - ١٥١٧م

د. أحمد بن عمر الزيلعي

ابتدع حكام مكة من الأشراف الحسنيين هذا النظام الذي لم يكن - على حد علمي - معروفاً من قبل. إذ لم يؤثر عن أحد من الخلفاء الأمويين، أو العباسيين، أو غيرهم من حكام الدول الإسلامية المعاصرة لهم، أنهم أشركوا أحداً معهم في الحكم على النحو الذي مارسه أشراف مكة. وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الأضواء على نظام المشاركة أو الاشتراك في الحكم، ومن ثم الوصول إلى دوافعه وأسبابه، وكذلك النتائج التي ترتبت عليه.

وأول إشارة صريحة توردها المصادر العربية المتاحة عن هذا النظام، كانت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري | التاسع الميلادي، عندما أشرك حاكم اليمامة، يوسف بن محمد الأخيضر، ابنه إسماعيل معه في الحكم، وقد استمر إسماعيل شريكاً لوالده طوال حياته. وعندما توفى يوسف انفرد إسماعيل بولاية اليمامة(١).

ولما آل حكم مكة المكرمة إلى أسر الأشراف الحسنيين منذ حوالي منتصف القرن الرابع الهجري | العاشر الميلادي لم يلجأوا إلى هذا النظام، سوى أن داود ومكثر ابني عيسى ابن فليتة الهاشمي اللذين تنازعا حكم مكة برهة من الزمن، أبرما فيما بينهما صلحاً تم بمقتضاه تداول الأخوين السلطة في مكة المكرمة منذ سنة ٥٧١هـ ١٠٧٨م(٢). ولكن المصادر التي تورد هذه الرواية لم تشر إلى نوعية هذا التداول، وهل كان على صيغة مشاركة أم أن أحدهم كان يحكم فترة معينة، ويحكم الآخر فترة مساوية لها ؟

غير أن نظام المشاركة في الحكم ما لبث أن اتضح بعد أن آلت مقاليد إمارة مكة المكرمة إلى أسرة قتادة بن إدريس الحسني منذ سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠-١م(٣). وأول إشارة صريحة في المصادر الميسورة إلى هذا النظام، كانت في عهد أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة الذي أشرك معه في الحكم ابنه محمداً المعروف بنجم الدين أبي نمي، وعمره آنذاك سبعة عشر عاما(٤). وسبب ذلك أن راجح بن قتادة، المطالب بعرش مكة، استنجد بأخواله بني الحسين، حكام المدينة، ضد ابن أخيه الحسن بن علي بن قتادة، حاكم مكة، فأنجده بنو الحسين بسبعمائة فارس بقيادة فارس بني الحسين في زمانه، عيسى الملقب بالحرون، فلما علم أبو نمي، وكان يقيم في ينبع، بحركة راجح، وخروج بني الحسين معه من المدينة، واعتزامهم على طرد والده من مكة، خرج من ينبع في أربعين فارسا لنجدة أبيه. فأدرك القوة الغازية قبل دخولها مكة المكرمة. ثم حمل عليهم برجاله القليلين، فكسرهم، وولوا هاربين بمن فيهم عيسى الحرون، ودخل مكة مسروراً بعد أن نجح في صد القوات الغازية عن أن ينالوا شيئا من سلطان والده الذي أعجب بشجاعة ابنه، فأشركه معه في حكم مكة المكرمة.(٥) ولكن المصادر التي تورد هذه الحادثة لم تشر إلى السلطات التي كان أبو نمي يتمتع بها. ومهما كانت هذه السلطات، فإنها انتهت بموت والده، أبي سعد الحسن بن علي ابن قتادة الذي قتل على يد ابن عمه جماز بن حسن بن قتادة في شعبان سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م، واستيلاء الأخير على مكة، بعد أن طرد أبا نمي وأنصاره منها(٦).

غير أن أبا نمي، بمساعدة عم أبيه إدريس بن قتادة، سعى، طوال العام التالي، إلى استرداد سلطته على مكة، فاستطاع تحقيق هدفه في أوائل سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، وحكم مكة المكرمة بعد أن أشرك معه إدريس في السلطة(٧). ولا يعرف على وجه التحديد كيف كان ترتيب هذه المشاركة بين أبي نمي وعم أبيه إدريس ؟ رغم أن التُجِيْبِي يذكر «أن الأمر بينهما على حد سواء»(٨). ولكن يبدو أن أبا نمي كان يأتي في الترتيب الأول من حيث النفوذ في حين يأتي إدريس في المرتبة الثانية، بدليل أن أبانمي استأثر بحكم مكة كاملاً في سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م، فاضطر إدريس إلى الخروج منها والتوجه إلى ميناء السِّرَّيْن، الواقع على بعد حوالي ٢٤٠كم إلى الجنوب من مكة المكرمة، حيث يقيم أخوه راجح بن قتادة الذي سارع بالقدوم إلى مكة وتدخل بالصلح بين الأميرين(٩). فاستمرت شراكة أبي نمي، وعم أبيه إدريس في حكم مكة

الى سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨-٩م عندما دبّ الخلاف من جديد بين الشريكين، وتمكن أبو نمي من إخراج إدريس من مكة المكرمة، والانفراد بإمرتها(١٠). ويبدو أن هذا الخلاف الأخير لم يكن بسبب توزيع السلطة بين الشريكين، وإنما كان بسبب علاقاتهما الخارجية كما تذرع بذلك أبو نمي فيما سيأتي. فقد كانت عواطف إدريس مع المظفر الرسولي، في حين أن أبا نمي كان يميل إلى تأييد المماليك، يتضح ذلك من الخطاب الذي وجهه أبو نمي إلى سلطان المماليك، الظاهر بيبرس البندقداري، والذي يشرح فيه الظروف التي اضطرته إلى إقصاء عم أبيه إدريس، ومضمون الخطاب ـــ كما يشير إليه تقي الدين الفاسي - أن أبا نمي «لما شاهد من عمه (عم أبيه) إدريس ميلاً إلى صاحب اليمن، وتحاملاً على دولته (أي دولة الظاهر بيبرس) أخرجه من مكة، وانفرد بالإمرة وخطب له، وسأل (السلطان) مرسومه إلى أمراء المدينة، ألا ينجدوا عمه عليه»(١١).

استجاب السلطان بيبرس لطلب أبي نمي، واعترف به حاكما منفرداً على مكة المكرمة، وأقره على الإجراء الذي اتخذه ضد إدريس، ولكنه اشترط عليه : «تسبيل بيت الله للعاكف والباد، وألا يؤخذ عنه حق، ولا يمنع زائر في ليل أو نهار، وألا يتعرض إلى تاجر ولا حاج بظلم، وأن تكون الخطبة والسكة له. ولأبي نمي على ذلك عشرون ألف درهم نقرة»(١٢). غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا، إذ ما لبث إدريس أن حشد جموعا، وهدد بها أبا نمي الذي قبل الصلح مع الأول، وعادا إلى ما كانا عليه من الشراكة في حكم مكة المكرمة، واتفقا على طاعة صاحب مصر، الظاهر بيبرس،» وكتب إليه إدريس يعرفه بذلك»(١٣).

وهكذا يلاحظ، أنه بالرغم من قوة موقف أبي نمي على عدم مشاركة إدريس، وحصوله على اعتراف من السلطان المملوكي بأن يحكم مكة منفرداً، وسعيه في تحييد بني الحسين، حكام المدينة، فإنه خضع للأمر الواقع، وقبل بمشاركة عم أبيه إدريس للمرة الثالثة، ولعل إدريس، وهو أسن بني قتادة في هذه الفترة، كان يستند إلى قوة وعصبية كبيرتين وضعهما أبو نمي في جميع حساباته، هذا إلى أن أبا نمي كان يخشى أن ينضم الجناح المناوىء له من بني حسن إلى إدريس، فقد كان هناك حزب كبير من أبناء الحسن بن قتادة يناوىء أبا نمي وإدريس معا. وقد نجح هذا الحزب أكثر من مرة في إخراج الاثنين من مكة المكرمة(١٤). والظاهر أن أبا نمي وجد نفسه لا يستطيع الوقوف بمفرده أمام هذا الحزب المناوىء، وكان الوضع سيزداد صعوبة لو أصلح إدريس شأنه مع هؤلاء، وأصبحوا يداً واحدة ضد سلطان

أبي نمي، لذا قبل مشاركة إدريس مرة أخرى، خاصة وأن الاثنين يرتبطان بمصاهرة، وتجمع بينهما مودة كبيرة(١٥).

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصلح بين أبي نمي وإدريس لم يلبث أن تحول إلى خلاف ولم يمض عليه عامان، حيث استطاع إدريس استغلال فتنة أشعلت بين بني حسن، قتل فيها أحد أولاد أبي نمي، فعمل إدريس على إخراج الأخير من مكة سنة ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، والاستحواذ على مقاليد الأمور فيها بمفرده. ولكن رد فعل أبي نمي كان سريعاً وعنيفاً، إذ توجه إلى ينبع، واستنجد بصاحبها، وجمع جموعاً زحف بهم إلى مكة المكرمة بعد أربعين يوماً من خروجه منها. فالتقى بإدريس في خليص، وتحاربا، وغلب أبو نمي عم أبيه، حيث طعنه، وألقاه عن جواده، واحتز رأسه، وحكم مكة بعد ذلك بمفرده(١٦).

وبالرغم من أن أبا نمي أخرج، بعد هذه الحادثة، عدة مرات من مكة المكرمة، وأنه واجه حلفاً قوياً من بني عم أبيه، الحسن بن قتادة، وأشراف المدينة، فإنه فضَّل الاعتماد على نفسه، ولم يفكر في إشراك أحد معه، لا من أبناء إدريس، ولا من أبنائه شخصياً، طوال فترة حكمه التي امتدت حتى وفاته سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م(١٧). ويعتقد أن أبا نمي لجأ إلى عدم إشراك أحد معه في الحكم، ربما خوفاً من مغبة النزاع فيما بينه وبين الشريك الجديد لو كان من غير أبنائه، وخوفاً من أن يتنازع أبناؤه فيما بينهم إن هو آثر أحداً منهم بمشاركته. وكان أبو نمي يؤثر من ذوي قرابته محمد بن إدريس، وكان كثير الاغتباط به لدرجة أنه إذا رآه يقول: «هنيئاً لمن هذا ولده»(١٨)، ويذكر أنه أمر له بربع واردات الإمارة في كل سنة، دون أن تكون له ولاية بمكة المكرمة(١٩). فلو قدر لأبي نمي أن يشرك معه أحداً في الحكم من غير أبنائه، لكانت هذه المشاركة من نصيب محمد بن إدريس، أما أبناؤه، فإن رميثة كان، على ما يبدو، أرفعهم شأناً، وكان شائعاً بين أهل مكة أنه سيكون ولي عهد أبيه من بعده(٢٠). ومع هذا فلم يشركه معه في الحكم.

ولكن أبا نمي غير سياسته هذه قبيل وفاته بيومين، عندما أمر بأن يدعى لولديه رميثة، وحميضة على قبة زمزم في أول جمعة من شهر صفر سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م على أساس أنهما شريكان في إمرة مكة المكرمة(٢١). ثم استمرا في مشاركتهما بعد وفاة والدهما عشرة أشهر قضياها في نزاع مع محمد بن إدريس بن قتادة من جهة، وأخويهما أبي الغيث وعطيفة اللذين أمضيا فترة في اعتقال السابقين(٢٢). حتى إذا حل موسم العام المشار إليه آنفا، اجتمع أبو

الغيث وعطيفة مع الأمراء المماليك الذين قدموا للحج، وأقنعوهما بعزل أخويهما، رميثة وحميضة وتوليتهما مكة بدلاً منهما. وتم بالفعل عزل رميثة وحميضة بعد مقاومة قصيرة من جانبهما، والقبض عليهما، وتسفيرهما موثقين في الحديد إلى مصر. واشترك في إمارة مكة بدلا منهما، أبو الغيث وأخوه عطيفة(٢٤). ولكن الأخوين فشلا في ضبط الأمور بمكة المكرمة، مما اضطر السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، إلى عزل أبي الغيث وعطيفة، والقبض عليهما في سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٥م، ومن ثم إعادة حميضة ورميثة إلى ما كانا عليه من الاشتراك في حكم مكة المكرمة(٢٥). فاستمر الأخوان شريكين في الإمرة حتى عزلا بأخيهما أبي الغيث في سنة ٧١٣هـ/١٣١٤م(٢٦).

ويبدو أن الأخوين، رميثة وحميضة، قرر كل منهما أن يعمل بمفرده، بعدما تعرضا له من حوادث العزل من قبل السلطات المملوكية فعمل حميضة على انتزاع السلطة من أخيه أبي الغيث في السنة التالية، وحكم مكة المكرمة منفرداً، دون أن يشرك معه أخاه وشريكه السابق رميثة، وعمل، فوق هذا، على قطع علاقته بالسلطان المملوكي محمد بن قلاوون، وخطب بدلا من ذلك للملك المؤيد، سلطان بني رسول(٢٧). فاستغل رميثة هذا التحول في علاقات أخيه، وتوجه إلى القاهرة طلباً لعون المماليك ضد أخيه الذي سلبه حقه في مشاركته له في إمارة مكة، وأقدم على خطوة خطيرة، هي الدعوة لبني رسول بدلا من المماليك. فلم يتردد المماليك في وضع قواتهم تحت تصرف رميثة الذي تمكن بواسطتها من طرد حميضة وانتزاع إمارة مكة منه، فحكمها بمفرده حتى سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م عندما عزل في السنة التالية بأخيه عطيفة الذي حكم مكة لمدة سنة واحدة فقط(٢٨). ثم ما لبث المماليك أن أشركوا مع عطيفة أخاه رميثة في سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م على أن يكون له نصف المتحصل من إيرادات مكة، ويكون النصف الآخر لأخيه عطيفة(٢٩). واستمرا في مشاركتهما، على الرغم مما بينهما من الجفوة وعدم الانسجام، حتى انفرد رميثة بحكم مكة المكرمة، بمعونة المماليك، فترة امتدت من سنة ٧٣١ - ٧٣٤هـ / ١٣٣٠ - ١٣٣٣م، عندما قدم عليه أخوه عطيفة في السنة الأخيرة، واشترك معه في نصف البلاد(٣٠). ولكن هذه المشاركة الأخيرة بين الأخوين لم تؤد إلى نبذ الشقاق الذي كان مستفحلاً بينهما طوال السنوات التالية، حتى اتفقا في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م - ٧م على ترك مكة لابنيهما مبارك ابن عطيفة، ومغامس بن رميثة، وتوجها للإقامة في الواديين، على بعد حوالي ٢٥٠كم إلى

الجنوب من مكة المكرمة(٣١).

غير أن شركة مبارك ومغامس لم تنجح، إذ ما لبثت عُراها أن انفصلت بسبب ما نشب بين ابني العم من نزاع أدى إلى استئثار مبارك بالأمر دون مغامس. فتدخل الأخوان، رميثة وعطيفة من جديد في النزاع الذي انتهى، بدعم من المماليك، لصالح رميثة فحكم الأخير مكة منفرداً من سنة ٧٣٧ – ٧٤٤هـ / ١٣٣٧ – ١٣٤٣ – ٤م، ولم يشترك معه أحد في الإمرة(٣٢). ويبدو أن رميثة الذي تقدمت به السن، شعر بضعفه، وعدم مقدرته على إدارة الإمارة فتنازل عنها في سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣ – ٤م لابنيه عجلان وثقبة اللذين عوضا والدهما بمبلغ ستين ألف درهم(٣٣)، غير أن هذا التنازل ربما لم يعجب السلطان المملوكي، الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون، الذي أعاد رميثة إلى إمرة مكة في أواخر السنة المذكورة، بعد أن اعتقل ثقبة بمصر وهرب عجلان ميمما شطر اليمن(٣٤). فمكث رميثة في إمارة مكة حتى تولاها ابنه عجلان منفرداً في جمادى الآخرة سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، أي قبل خمسة أشهر من وفاة والده الذي وافته منيته في شهر ذي القعدة من السنة المذكورة(٣٥).

وعندما تمكن عجلان من السلطة، أجاز لإخوته مشاركته في إيرادات الإمارة فقط، وليس في الحكم الذي كان من اختصاصه وحده، بحيث أمر لأخيه سند بثلث ما يحصل عليه أمير مكة من الجبايات والرسوم، دون أن يسمح له بنقش اسمه على السكة، أو بذكره في الخطبة، جنباً إلى جنب، مع أمير مكة(٣٦). كما منح أخويه مغامساً ومباركاً إيرادات ميناء السرين، الواقع إلى الجنوب من اللّيث بحوالي ٤٠ كيلومترا(٣٧)، ثم مضى عجلان في سياسة التقرب والتودد إلى إخوته، ثقبة وسند ومغامس، وابن عمه محمد بن عطيفة، وتجنب الدخول معهم في منازعات، حتى أنه تنازل لهم في سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م عن نصف الإمرة، دون قتال، بعد أن ظلت من نصيبه وحده مدة سنتين(٣٨). ولكن هذه النزعة السلمية التي كان يتحلى بها عجلان، لم تحل دون دخوله في نزاع مع أخيه ثقبة في سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، انتهى بخروج الأول من مكة، وذهابه إلى مصر، وانفراد الأخير بالسلطة فيها، حيث عمل على قطع الدعاء لأخيه عجلان من على قبة زمزم، وسعى إلى السلطات المملوكية للاعتراف به حاكما منفرداً لمكة المكرمة(٣٩). ولكن عجلان عاد إلى مكة في آخر هذه السنة ليتولى الإمارة بمفرده، في حين غادرها إخوته ثقبة وسند ومغامس إلى اليمن(٤٠). واستمر عجلان يمارس سلطانه في مكة

منفرداً حتى سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م حين قبل مشاركة أخيه ثقبة مناصفة بناء على وساطة جرت بين الطرفين(٤١).

غير أن عقد هذا الصلح ما لبث أن انتقض بعد عام واحد من إبرامه، ذلك أن ثقبة استأثر بالسلطة في مكة دون أخيه عجلان الذي غادر العاصمة متوجهاً إلى ديار بني شعبة، الواقعة إلى الجنوب من مكة المكرمة(٤٢). ولكن عجلان عاد ليتولى مقاليد الإمارة بمفرده في سنة ٧٥٤هـ/١٣٥٣م واستمر على ذلك حتى تم التصالح بينه وبين أخيه ثقبة في سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، حيث أدّى هذا التصالح إلى اشتراكهما معا، وبمحض إرادتهما، في إمرة مكة المكرمة(٤٣). ويبدو أن هذا الصلح لم يكن على صفاء، إذ ما لبثت البغضاء بين الأخوين أن عادت سيرتها الأولى، حيث دبّ بينهما نزاع انتهى بإقصائهما في سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٩هـ من قبل السلطان المملوكي، الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وإحلال سند بن رميثة، ومحمد ابن عطيفة محلهما وقد حكما مكة بالاشتراك(٤٤).

غير أن الشريكين الجديدين فشلا في الاستمرار في شركتهما، رغم مساندة المماليك لهما، لأن العصبية للقرابة لديهما غلبت على المصلحة العامة، وعلى المسؤولية التي يفترض أن يضطلع بها الحاكم، فاتخذا جانب عشيرتهما، بني حسن، وناصراهم في نزاعهم ضد المماليك، الأمر الذي انتهى بعزل محمد بن عطيفة، وسند بن رميثة، وإعادة عجلان، الحاكم الشرعي، إلى إمارة مكة المكرمة في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م، فقام عجلان بمبادرة جديدة نحو مسالمة إخوته حيث أشرك معه أخاه ثقبة في الحكم، بناء على رغبة عجلان نفسه، وبطلب منه إلى أخيه ثقبة الذي توفي بعد ذلك بأيام قليلة، دون أن يتمتع بهذه المشاركة(٤٦). ثم أشرك عجلان معه ابنه أحمد، وأمر له بربع ما يحصل عليه أمير مكة من الإيرادات(٤٧). وبذلك استقرت الأمور لعجلان في إمارة مكة المكرمة. ومما هيأ له هذا الاستقرار، وفاة أخيه، ومنافسه الرئيسي ثقبة، ثم وفاة منازع آخر له، هو أخوه الثاني، سند الذي توفي في سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م(٤٨). يضاف إلى ذلك، أن عجلان أعطى ابنه أحمد ربعاً آخر من إيرادات مكة، عندما طلب أحمد ذلك من والده، حتى يحول الوالد دون الوقيعة فيما بينه وبين ابنه من قبل القواد الذين التفوا حول أحمد(٤٩). وظل عجلان يحكم مكة بمشاركة ابنه أحمد حتى سنة ٧٧٤هـ/١٣٧٢–٣م، عندما تنازل للأخير عن الحكم مقابل مبلغ من المال، واستمرار ذكر اسمه في الخطبة، والدعاء

له فوق قبة بئر زمزم مدى حياته(٥٠). فالتزم أحمد بشروط والده عجلان حتى توفي الأخير في سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م(٥١).

وبموت عجلان أصبح ابنه أحمد حاكماً منفرداً لمكة، ولم يشاركه أحد في إمارتها، حتى إذا حلت سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨-٩م، أشرك معه ابنه محمداً في الحكم، وطلب من السلطان المملوكي، الظاهر برقوق، الموافقة على هذه المشاركة، التي لقيت استجابة من الأخير، وأرسل بذلك تقليداً لمحمد في سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٤م(٥٢).

ورغم المحاولات التي بذلها بنو حسن، بزعامة عنان بن مغامس .بن رميثة، وحسن بن ثقبة، نحو النيل من سلطة أمير مكة أحمد بن عجلان، وابنه وشريكه، محمد بن أحمد بن عجلان، فإنّهما صمدا، ودامت شركتهما حتى توفي أحمد بن عجلان في سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م(٥٣)، فآل أمر مكة إلى ابنه محمد الذي سبقت الإشارة إلى مشاركته لوالده أثناء حياته(٥٤).

ولكن محمداً الذي كان واقعاً تحت تأثير عمه كبيش بن عجلان، لم ينعم طويلاً بعرش مكة، إذ وقع ضحية مؤامرة، اشترك فيها المماليك وعنان بن مغامس بن رميثة، انتهت بقتله في شهر ذي الحجة من السنة نفسها، وتولية عنان مقاليد الأمور في مكة.المكرمة(٥٥). غير أن عنان الذي كان يعاني من ضائقة مالية كبيرة، عجز عن مقاومة آل عجلان الذين ثاروا لمقتل محمد بن أحمد بن عجلان، وسيطروا على جدة، وهددوا سلطان عنان بمكة(٥٦). فاضطر الأخير إلى إشراك عقيل بن مبارك بن رميثة، وأحمد بن ثقبة حتى يكسب تأييدهما(٥٧)، ثم أشرك شخصاً ثالثاً هو علي بن مبارك بن رميثة، بحيث صارت مكة تحكم من قبل أربعة أشخاص، ودعى لهم جميعا فوق قبة زمزم في المسجد الحرام، وكاد أن يدعى لهم في خطبة الجمعة، لولا أن خطيب المسجد الحرام رفض أن يشرك أحداً مع عنان في هذه الخطبة(٥٨).

ولما وصلت أخبار هذه الفوضى إلى مصر، أدرك السلطان المملوكي الظاهر برقوق، عجز عنان بن مغامس عن إدارة شؤون الإمارة، فاضطر إلى عزله في سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م، وتولية علي بن عجلان بدلاً منه، مقاليد الأمور في مكة المكرمة(٥٩). إلا أن تمسك عنان بحقه في الإمارة، وعزمه على المقاومة المسلحة اضطرت السلطات المملوكية إلى الاعتراف به شريكا علي بن عجلان(٦٠) في السنة نفسها. ولكن عنان لم يستطع دخول مكة بسبب تصدي علي

ابن عجلان له، وإلحاق الهزيمة به وبرجاله(٦١). فنتج عن هذه الهزيمة إقصاء عنان، وتثبيت أقدام علي بن عجلان في مكة، حيث حكمها منفرّداً إلى سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، عندما عاد عنان إلى الاشتراك معه بسعي من السلطان المملوكي برقوق(٦٢). فاستمرت شركتهما إلى سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م، عندما استقل علي بن عجلان بإمارة مكة التي لبث بها حتى مقتله سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م(٦٣).

وعندما قتل علي بن عجلان، حكم أخوه حسن بن عجلان مكة منفردا من سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٦م إلى سنة ٨١٠هـ/١٤٠٨م، ثم أشرك معه ابنه بركات في نصف الإمرة، وكان ذلك بمباركة من السلطان المملوكي، الناصر فرج بن برقوق. وبعد ذلك بسنة، أشرك ابنه الثاني أحمد مع أخيه بركات في النصف الآخر، واحتفظ الشريف حسن بلقب نائب السلطنة في الحجاز، ذلك اللقب الذي يطلق لأول مرة على شريف من أشراف مكة(٦٤). فاستمر كل منهم في عمله حتى عزلوا جميعا في سنة ٨١٨هـ/١٤١٦م من قبل السلطان المملوكي المؤيد شيخ، وتولى حكم مكة، ونيابة السلطنة في الحجاز، بدلاً منهم، الشريف رميثة بن محمد ابن عجلان(٦٥). غير أن الملك المؤيد سلطان المماليك بمصر، ما لبث أن رضي عن حسن ابن عجلان، وأعاده إلى إمارة مكة في السنة التالية(٦٦). ثم أشرك حسن بن عجلان ابنه بركات معه في الدعاء على قبة زمزم، عندما قدم الأخير إلى مكة من مصر في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م(٦٧). وكانت هذه الخطوة بمثابة تمهيد لتقليد بركات إمارة مكة المكرمة، حيث لم يمض عام واحد على هذه المشاركة حتى أبدى الشريف حسن رغبته في التخلي عن الحكم لابنه بركات في سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م وحلَّف أتباعه يمين الولاء للأخير(٦٨). ثم أشرك معه أخاه إبراهيم بن حسن بن عجلان في سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م، على أن يكون لكل منهما ثلث إيرادات الإمارة، والثلث الباقي للشريف حسن نفسه(٦٩). فوافقت السلطات المملوكية على مشاركة بركات لوالده، ووصل تفويضهما إمارة مكة من قبل السلطان المملوكي، المظفر أحمد بن المؤيد شيخ، في ربيع الأول من السنة المذكورة(٧٠). ولكن هذا التفويض لم يتضمن الموافقة على مشاركة إبراهيم بن حسن بن عجلان لوالده حسن، وأخيه بركات، الأمر الذي جعله سبباً في إثارة المتاعب لأبيه، وأخيه معا(٧١).

ولما توفي الشريف حسن في سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م، آل أمر مكة إلى ابنه الشريف بركات الذي حكمها منفرداً حتى عزله السلطان المملوكي، جقمق في سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م، وأسند إمارة مكة، عوضا عنه، إلى أخيه الشريف علي بن حسن بن عجلان(٧٢). ثم عزل في السنة التالية بأخيه أبي القاسم بن حسن بن عجلان(٧٣)، ولما فشل أبو القاسم في العمل على استقرار الأمور في مكة، عزل عنها في سنة ٨٥٠هـ/١١٤٦م، وعاد بركات الذي ولي عليها مرة أخرى، ليمارس سلطانه من جديد كأمير لمكة المكرمة(٧٤). ولما أحس بركات بعدم مقدرته على ممارسة سلطاته بسبب تقدمه في السن، بالإضافة إلى رغبته في تهيئة الأمور لتولية ابنه محمد إمارة مكة بعد مماته، طلب من السلطات المملوكية أن توافق على تنحيته وتعيين ابنه محمد بدلا منه، فوافقت السلطات المملوكية على هذا الطلب، ووصل المرسوم الذي يتضمن تعيين محمد بن بركات أميراً على مكة، بعد وفاة والده بركات في شعبان سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٥م(٧٥). وحكم محمد مكة منفرداً حتى سنة ٨٧٨هـ/١٤٧٤م، عندما أشرك سلطان مصر المملوكي، قايتباي، مع محمد في الحكم ولده بركات بن محمد بن بركات(٧٦). ويبدو أن بركات هذا أثبت كفاءته ومقدرته في الحكم حتى أن السخاوي وصفه بأنه «كان أجل بني أبيه، وأقربهم إلى خلافته». كما اعتبره من ناحية أخرى قسيم والده، وشريكه في السلطنة، بحيث لم يعترض على قرار تعيينه أحد من أفراد الأسرة الحاكمة في حياة والده(٧٧).

وعندما توفي محمد بن بركات في مطلع سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م، آل أمر مكة تلقائيا إلى ابنه وشريكه سابقا، بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان، ووصل تفويض السلطان قايتباى له بولاية مكة وأعمالها، وجميع الأقطار الحجازية في شهر ربيع الآخر من السنة نفسها(٧٨). وبالرغم من منازعة أخويه، هزاع وجازان، له على السلطة في مكة(٧٩)، وطرده منها في بعض المرات، فإنّه صمد أمامهما ولم يشرك أحداً منهما معه في الأمر في أثناء فترات حكمه لمكة المكرمة، وإنما أشرك معه أخاه وصديقه في نفس الوقت، قايتباي بن محمد، في سنة ٩١٠هـ/١٥٠٤م(٨٠) ثم أشرك ابنه علي بن بركات مع أخيه قايتباي الذي قدمه على نفسه في الإمارة، وجعل له نصف نصيب أمير مكة من إيرادات الإمارة، وانفرد بركات بالخطبة(٨١). ولما توفي علي بن بركات في سنة ٩١٣هـ/١٥٠٧م، عين بركات ابنه محمدا، المعروف بالشافعي، شريكا لأخيه قايتباي بن محمد في الإمرة(٨٢). واستمرت هذه المشاركة التي تحكمها المودة والصداقة بين الأخوين، بركات وقايتباي، حتى توفي الأخير في صفر سنة

٩١٨هـ/١٥١٢م(٨٣). وتصادف في هذه السنة أن الشريف بركات أرسل ابنه أبا نمي، وهو ابن ثمان سنوات في سفارة لمقابلة السلطان الغوري، سلطان المماليك بمصر، الذي أعجب بنباهة أبي نمي، وأمر بإشراكه مع والده الشريف بركات في نصف ولاية مكة «فصار يخطب له مع أبيه على منابر الحرمين الشريفين»(٨٤).

ولما دالت دولة المماليك، ودخلت مصر تحت سلطان بني عثمان أرسل الشريف بركات ولده أبا نمي مرة أخرى إلى مصر في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، لتقديم فروض الطاعة للسلطان العثماني، سليم خان، فاعترف الأخير بولاية الشريف بركات على مكة، وأبقى ابنه أبا نمي شريكا له في الإمرة(٨٥). واستمر أبو نمي شريكا لوالده الذي توفي في ذي القعدة سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م(٨٦). ثم استقل أبو نمي بشؤون إمارة مكة، واستمر مبدأ المشاركة في الحكم قائماً بين أشراف مكة إلى حين(٨٧).

ملاحظات على نظام المشاركة في الحكم

أنواع المشاركة :

يلاحظ مما سبق أن المشاركة في الحكم، بدأت بين أشراف مكة بقصة بطولية، كان بطلها أبو نمي الأول الذي حصل على رضا والده، أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة، حين كافأه بإشراكه معه في الحكم. ثم تعددت بعد ذلك أنواع المشاركة، واختلفت أسبابها، ودوافعها.

فمن حيث أنواعها : يلاحظ أنها خضعت لنوعين من المشاركة، النوع الأول، هو الاشتراك في المدخول، أي أن يشارك الشريف الحاكم واحد أو أكثر من أفراد عائلته في إيرادات الإمارة، سواء كانت هذه المشاركة بالمناصفة، أو بالحصول على حصة معينة من الإيرادات. ومن الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها، مشاركة أبي نمي لابن عم أبيه، محمد بن إدريس بن قتادة، ومشاركة عجلان لإخوته سند ومغامس ومبارك. والنوع الثاني، هو المشاركة في الحكم، أي أن يكون الشريك على قدم المساواة مع الحاكم، من حيث النفوذ، ومشاركته في الخطبة، وفي نقش اسمه على السكة بالإضافة إلى حصوله على نصيب من الدخول. وهذا النوع من المشاركة ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

١ – **مشاركة اختيارية** : وقد بدأت هذه بإشراك أبي سعد لولده أبي نمي معه في الحكم كما تقدم، حيث تمت هذه المشاركة بمحض إرادة الوالد واختياره. ثم ظهر هذا النوع مرة ثانية منذ عهد عجلان بن رميثة، حين أشرك معه ابنه أحمد، ومثل هذا فعل أحمد مع ابنه محمد، وحسن بن عجلان مع ابنه بركات، وبركات مع ابنه محمد، ومحمد مع ابنه بركات، وهكذا حتى وصلت إلى يد أبي نمي الثاني الذي تشكل مشاركته الثانية لوالده نهاية الفترة التي تغطيها هذه الدراسة.

٢ – **مشاركة مفروضة** : وكانت هذه المشاركة تفرض على الحاكم وهو كاره لها، غير راغب فيها، وذلك نتيجة لاعتبارين، **الاعتبار الأول** : ندية الشريك، واحتياج الحاكم، لأي سبب من الأسباب، إلى مشاركته، أو نتيجة لحسم النزاع بين المتنافسين. ومن الأمثلة على ذلك، مشاركة أبي نمي لعم أبيه إدريس بن قتادة، واشتراك أبناء أبي نمي رميثة مع حميضة، وأبي الغيث مع عطيفة، في الحكم، ومشاركة عجلان لأخيه ثقبة، وقبول عنان بشركة ثلاثة من الأشراف هم : عقيل بن مبارك بن رميثة، وأحمد بن ثقبة المكحول، وعلي بن مبارك بن ثقبة، ومشاركة علي بن عجلان لعنان بن مغامس في بعض السنوات.

والاعتبار الثاني، تدخل سلاطين المماليك، وفرضهم أحد المطالبين بالحكم شريكاً للآخر، وقد سبقت الإشارة إلى دور المماليك في إشراكهم رميثة بن أبي نمي مع أخيه عطيفة أكثر من مرة ابتداء من سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م، وتعيينهم سند بن رميثة ومحمد بن عطيفة شريكين في حكم مكة المكرمة، وإشراكهم عنان بن مغامس مع علي بن عجلان في سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، وغير ذلك من الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها.

أما من حيث دوافعها، فيلاحظ أنها خضعت، في معظم الأحوال، لدافعين : أحدهما سياسي والآخر اقتصادي.

١ – **الدافع السياسي** : لا شك أن حب الشهرة والسيطرة والتملك، وهي من النزعات الفطرية التي تتحكم في حياة معظم الناس، كانت من أهم الركائز التي تقف خلف هذا الدافع. فكيف بهذه الصفات بين أشراف مكة، وكل واحد منهم يدعي أن أباه أو جده كان في يوم من الأيام حاكماً، وأن من حقه شرعاً أن يتمتع هو أيضا بالحكم ؟ حتى ولو كان في ظل نظام يجعله لفترة تطول أو تقصر نصف حاكم، لأن هذه الخطوة ستفضي به لا محالة إلى الحكم.

فقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هذه المشاركة كانت في كثير من الأحوال هي الخطوة الأولى إلى الحكم المنفرد. ومن الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها في هذا الخصوص، انفراد أبي نمي بالحكم، دون منازع، بعد وفاة عم أبيه، إدريس ابن قتادة ورميثة بعد القبض على أخيه عطيفة، وعجلان بعد وفاة شريكه وأخيه ثقبة، وهكذا. يضاف إلى ذلك أن المشاركة في الحكم، أصبحت مظهراً من مظاهر ولاية العهد، بل لعلها كانت بديلاً عنه، لأن أشراف مكة كانوا في هذه الفترة المبكرة لا يعهدون لمن يليهم في السلطة. ولعل اعتقاد بعض هؤلاء الأشراف في المذهب الزيدي، وتقاليدهم في اختيار الحكام، كانت من الأمور التي تحول دون ولاية العهد. لأن الإمامة عند الزيدية لا تنعقد إلا باختيار أهل الحل والعقد وليس بالنص(٨٨).

وبطبيعة الحال، فإن أشراف مكة لم يصلوا في ذلك الوقت إلى مرتبة الأئمة، و لم يدع أحد منهم الإمامة طوال الفترة التي يتناولها هذا البحث، لأن أئمة الزيدية كانوا في اليمن(٨٩)، وربما كان أشراف مكة يعتقدون في إمامتهم(٩٠). ولكن هذا الاعتقاد المتمثل في عدم النص على ولي العهد، ربما كان سائداً ليس بين الأئمة الزيدية وحدهم وإنما حتى بين أولئك الذين يقلون عنهم مرتبة، ومنهم أشراف مكة الذين من المحتمل أنهم كانوا يتمسكون بهذه القاعدة في اختيار الحاكم. ويؤيد هذا الاحتمال بعض الإشارات القليلة التي يوردها العصامي، وهو من مؤرخي مكة المتأخرين نسبياً، حيث يقول : «وذلك أنه كان من المعتاد في قواعد بني حسن، أن يكون من يتفقون عليه ويختارونه، هو صاحب الأمر»(٩١). ويعتقد أن هذا الاختيار كان يتم من قبل أهل الحل والعقد الذين كانوا يتدخلون حتى في عزل الحاكم. و لم تمدنا المصادر المتاحة بحادثة مبكرة تبين دور هؤلاء في عزل الحكام، ولكن لا بأس من الإشارة إلى حادثة متأخرة نسبياً تتعلق بدور أهل الحل والعقد في عزل الشريف إدريس بن الحسن بن أبي نمي من منصبه، وهذه الحادثة يرويها العصامي بقوله : «واستمر الشريف محسن (بن الحسين بن الحسن بن أبي نمي) شريكاً لعمه الشريف إدريس على صدق الكلمة والنصح في الألفة بالخدمة، والمساعدة في الأحوال، والمعاضدة في المؤيدات الثقال، إلى أن اجتمع أهل الحل والعقد، ومن إليهم المرجع من قبل ومن بعد، من بني عمه السادة الأشراف، الذابين عن حمى هذه الأكناف، والعلماء والصلحاء، وأعيان سكان البطحاء، فرفعوا الشريف إدريس عن ولاية الحجاز، ومنعوه من أن تكون له علاقة في ذلك المجاز، ووسدوا الأمر إلى السيد الشريف المحسن ووكلوا الحال إليه في حفظ هذا الموطن»(٩٢).

ومن هنا يتضح أن ولاية العهد ربما كانت غير موجودة في تقاليد الأشراف، وأن عليهم أن يبحثوا عن نظام بديل يؤدي إلى توارث الحكم، وأنهم ربما وجدوا هذا البديل في نظام المشاركة الذي سبقت الإشارة إلى أنه الخطوة الأولى المفضية إلى الحكم، لأن الفرصة، من خلال هذا النظام، تتاح أمام الشريك لإثبات جدارته في الحكم، وتكوين الأنصار والمؤيدين، حتى يأمن المعارضة، ويفوز بتأييد أهل الحل والعقد الذين كانوا غالباً من الأشراف أنفسهم، بالإضافة إلى العلماء والقواد وغيرهم من أصحاب النفوذ.

ويعتقد بأن أبا نمي الأول عندما أمر أن يخطب لولديه، رميثة وحميضة، فإن ذلك كان بمثابة عهد لهما، وربما كان المقصود بهذا العهد رميثة، لأنه كان يشاع في مكة أنه سيكون ولي عهد أبيه(٩٣). ولكن الوالد الذي كان يخشى على رميثة من سطوة أخيه الثاني حميضة، ربما اضطر إلى إشراكهما معاً في الخطبة، لأن الأخير كانت فيه نزعة شريرة، يتضح ذلك من قول التجيبي الذي يذكر بأن حميضة «كان شجاعاً مقداماً كريماً، يفضل الثورة على الثروة، وكان المجاورون طول إقامتي بمكة المعظمة يخافونه على دمائهم وأموالهم لأجل من انضاف اليه من شرار الناس وسراق الحجيج، وكانوا يرون أن الأمر لا يتم معه لأبي راجح (رميثة) المذكور»(٩٤). وفعل عجلان مثل أبي نمي عندما أشرك معه ابنه أحمد، وأحمد عندما أشرك معه ابنه محمداً وحسن بن عجلان عندما أشرك معه ابنه بركات .... الخ.

وهكذا يلاحظ أن معظم أشراف مكة، كانوا يحرصون على إشراك أبنائهم معهم في الحكم، وكانوا يحصلون بذلك على تقليد من السلطات المملوكية حتى يضمنوا وصول هؤلاء الأبناء إلى الحكم في خطوات شبيهة بولاية العهد، بل إن الشريف حسن بن عجلان صرح بما كان يعتلج في نفسه عندما عاد ابنه بركات من مصر في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م، وأشركه معه في الحكم، حيث تذكر بعض المصادر أن حسن صار «يتفوه لابنه بالولاية، ويقول لبني حسن وغيرهم : هو سلطانكم»(٩٥). كما عمد بعض الأشراف منذ عهد رميثة إلى التنازل عن الحكم في أواخر حياتهم لأبنائهم، حتى يطمئنوا إلى وصول هؤلاء الأبناء إلى السلطة. وكان بعض الآباء يعمد إلى تحليف أتباعه بيمين الولاء والطاعة لابنه(٩٦)، حتى يضمن عدم معارضتهم له بعد وفاته. وهكذا يتضح أن الرغبة في الوصول إلى الحكم، كانت من أهم الدوافع السياسية التي تقف خلف هذا النظام، وأن مشاركة الحاكم في حياته كانت من الأمور المفضية إلى الحكم

بعد مماته، وأن ذلك كان مظهراً من مظاهر ولاية العهد.

٢ - **الدافع الاقتصادي**: يسود الاعتقاد أن الأشراف الحسنيين، ولا سيما أحفاد قتادة بن إدريس، كانوا يعتقدون أن لهم حقاً موروثاً في إيرادات إمارة مكة المكرمة، وأن على الحاكم، في أي زمان، أن يعطي هؤلاء الأشراف شيئاً من حقهم الموروث. يضاف إلى ذلك أن معظم بني حسن، وربما حتى أولئك الذين ليسوا من طبقة الحكام، كانوا - على عادة الأمراء - يشتهرون بفيض من الكرم، وإسراف في الإنفاق، وكانوا يحتفظون بحاشيات من الأتباع والمؤيدين تعيش على ما يمنحه هؤلاء لهم من نفقات وأعطيات ونحو ذلك، وكانت المشاركة في الحكم، أياً كان نوعها، هي السبيل الوحيد للحصول على ما يحتاجه الأشراف من موارد مالية ملحة.

ففي هذا الجانب المتعلق بالحق الموروث في إيرادات إمارة مكة المكرمة، يلاحظ مما تقدم، أن أبا نمي الأول أمر لمحمد بن إدريس بربع إيرادات الإمارة في كل سنة، وعمل عجلان بن رميثة في بداية عهده على توزيع نصف ما يحصل عليه أمير مكة من الجبايات والرسوم على إخوته وابن عمه محمد بن عطيفة. وكان أحمد بن عجلان يدفع رواتب شهرية ومخصصات أخرى لبني عمه الأشراف، بالإضافة إلى رسوم أخرى يتقاضونها منه في مواسم الحج، كانت تقدر بعشرة آلاف درهم، أو تزيد لكل فرد منهم(٩٧).

وعندما خرج رميثة بن محمد بن عجلان على طاعة عمه حسن بن عجلان في سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م لم يتم الصلح بينهما إلاَّ بعد أن تعهد الأخير بدفع مائتي ألف درهم لرميثة(٩٨). وحصل الشريف بركات بن حسن بن عجلان على نصيب من إيرادات مكة في سنة ٨٤٧هـ/١٤٤٣م، عندما منحه أخوه أبو القاسم، أمير مكة في ذلك الوقت، الضريبة السنوية التي كان يدفعها أهل الواديين، إلى الجنوب من مكة، ومقدارها ٨٠٠ أفلوري، يضاف إلى ذلك أنه منحه ما كان يجبى على قبائل الحجاز ومقداره ألف وسبعمائة أفلوري، كما أمر له بثلاثمائة أفلوري من ماله الخاص(٩٩). وهكذا فعل هزاع، أمير مكة، عندما تعهد في سنة ٩٠٧هـ/١٥٠١م بأن يدفع إلى أخيه بركات بن محمد مبلغ ألفين أو ثلاثة آلاف دينار أشرفي(١٠٠) هذه بعض الأمثلة التي يستطيع المرء من خلالها أن يستنتج إلى أي مدى كان

الأشراف يرون أن لهم حقا موروثا ومشتركا في واردات إمارة مكة يجب أن يُعْطَوه، حتى ولو أدى بهم الأمر إلى الخروج على الحاكم.

وظهرت في الجانب الآخر عناصر مستفيدة اقتصاديا من هذا النظام ومن صراعات الأشراف في سبيلها، وهذه العناصر تتمثل في بعض مجموعات الأشراف الحسنيين، والقادة المعروفين باسم الغُمَرَة والحُمَيْضَات(١٠١)، وكانت هذه المجموعات تلعب دوراً بارزاً في استفحال الخلافات بين الحكام وفي ترجيح كفة أحد الشريكين على الآخر. وقلما كانت هذه العناصر تجتمع على تأييد شخص واحد، حتى ليخيل للمرء أن هذه الجماعات ربما كانت تعمل في ظل خطوات منسقة حتى تبقى الفتن مشتعلة بين الأشراف، لأنها لو أجمعت على تأييد شخص واحد لقضي على هذه الفتن، وانتهى بالمقابل الدور الذي كانت تلعبه، وانتهاء الفتن يعني نهاية حتمية للمصالح الاقتصادية التي كانت تجنيها.

وأول ذكر في المصادر الميسورة لدور هذه المجموعات في صراعات الأشراف كان في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م، حين تدخلوا في خلافات ابني أبي نمي عطيفة ورميثة، فأيد الأشراف الحسنيون عطيفة، وانتصر القواد الغُمَرة لأخيه رميثة(١٠٢).

وفي سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م خرج عجلان لقتال أخيه ثقبة على أثر خلاف نشأ بينهما، فاعترض القواد عجلان، وحالوا دون وصوله إلى أخيه، فاضطر عجلان إلى السفر إلى القاهرة، واستأثر ثقبة بعده بإمارة مكة(١٠٣). ولكن عجلان الذي كان من ذي قبل يعتمد على تأييد بني حسن، عمل على كسب هؤلاء القواد إلى جانبه ابتداء من سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م، الأمر الذي ساعده على تثبيت أقدامه في الحكم(١٠٤). في حين فارقه الأشراف الحسنيون، لاعتقادهم بأنه استأثر بالغنائم التي حصل عليها من احتلاله لحَلْي بن يعقوب دونهم، وأخذوا في مراسلة أخيه سند الذي حرضوه على الخروج على أخيه عجلان، فاستجاب لهم وتوجه إلى جدة لهذا الغرض(١٠٥). ولم يكتف الأشراف بتحريض سند ضد أخيه، بل عملوا على تحريض أحمد ضد أبيه عجلان، وأغروه بمطالبة أبيه بزيارة نصيبه من إيرادات الإمارة ربعاً آخر، ولكن الوالد الذي كان عارفاً بمكايد الأشراف، استجاب لطلب ابنه حتى يحول دون نشوب الخلاف فيما بينهما(١٠٦). وعندما ولي أحمد بن عجلان الحكم، حاول أن يستميل بني حسن والقواد الغمرة معا، حتى يوجههم إلى توسيع رقعة الإمارة، ويبعدهم عن الصراعات الداخلية، ولكن الخلاف ما لبث أن شب بينه وبين القواد الغمرة، بسبب رفضه وساطتهم فيما بينه، وبين

صاحب حلي بن يعقوب، فاتصلوا ببعض منافسيه من الأشراف، وأغروهم بأحمد الذي خضع في النهاية لطلب هؤلاء القواد(١٠٧). ولكن الفتنة لم تنته بين أحمد وبني حسن حتى فازوا بإقطاعات تعادل ربع الإيرادات السنوية لإمارة مكة المكرمة(١٠٨).

وفي أثناء شركة عنان بن مغامس وعلي بن عجلان، كان القواد الغمرة يوالون عنانا في حين كان علي يستند إلى تأييد الأشراف(١٠٩)، وقد استبد هؤلاء الأنصار بالشريكين، مما تسبب في استدعائهما من قبل السلطات المملوكية في سنة ٧٩٤هـ/١٣٩١هـ-٢(١١٠). وقد انتهى هذا الاستدعاء باحتجاز عنان في القاهرة، وعودة علي إلى مكة المكرمة(١١)، حيث حاول أن يظهر سيطرته على الأشراف والقواد معا، لكن محاولته هذه باءت بالفشل، فقد تمكنت عصبة الأشراف من الاستيلاء على جدة ومقاسمة علي بن عجلان الغلات الواصلة إليه من مصر عن طريقها(١١٢). و لم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد تخلى عنه القواد العمرة، وفشل في التقرب إلى الأشراف الذين أخذوا في مماطلته واستغلاله مادياً حتى تعطلت التجارة في مكة وجدة وانصرفت عنهما إلى ميناء ينبع، ثم انتهى الأمر بالتآمر عليه وقتله في سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م(١١٣).

ثم شهد عهد الشريف حسن بن عجلان ظهور فئة أخرى يعرفون بالقواد الحميضات، كانوا في جانب الأشراف الذين قتلوا أخاه عليا من قبل، وانضمت هذه الفئة إلى الأشراف في مناوأتهم لحسن بن عجلان، فاستطاع الأخير، بفضل القواد العمرة، الانتصار على خصومه وتشتيتهم من وادي مر(١١٤). ورغم انتصار حسن بن عجلان على الأشراف فإن فتنتهم لم تهدأ حتى صالحهم في حوالي موسم سنة ٧٩٩هـ/-١٣٩٦م -٧م على أن يدفع لهم مبلغ خمسين ألف درهم، مقابل عدم تعرض بني حسن لأموال التجار القادمين إلى مكة(١١٥). ثم ارتفع هذا المبلغ إلى تسعين ألف درهم في السنة التالية(١١٦). وعندما عزل حسن بن عجلان عن إمرة مكة في سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م، وتولاها بدلاً منه ابن أخيه، رميثة بن محمد ابن عجلان، الذي كان يستند إلى تأييد الأشراف والقواد الحميضات، غادر حسن مكة متوجهاً إلى الشرق، ولكن القواد العمرة، الحلفاء القدامى للأخير، طلبوا منه العودة إلى مكة المكرمة، وعرضوا عليه مساعدتهم، فلما عاد إلى مكة، أظهر هؤلاء القواد جشعهم، وطالبوه بمبالغ كبيرة لقاء مساعدتهم له، فلم يوافق الشريف حسن على ذلك، وتوجه إلى المدينة المنورة(١١٧). ولما

عاد حسن مرة أخرى إلى حكم مكة المكرمة، وتم الصلح بينه وبين ابن أخيه رميثة وأظهر حسن للناس كثيراً من الاغتباط به، لم يعجب هذا الصلح كثيراً من الأشراف، ولم يؤيدوه، فقد وصف الفاسي موقفهم هذا بقوله «وما سهل ذلك بأكثر بني حسن لتخيّلهم أن حالهم لا يروج كثيراً إلا زمن الفتنة»(١١٨).

وهذا الموقف وحده يبين كيف كان الحسنيون يدفعون الأقارب إلى الاختصام والاقتتال حتى يحصلوا على مكاسب مادية، وكان هذا الاختصام ينتهي في كثير من الأحوال إلى المشاركة، ويصبح لكل شريك فئة ينصرونه، وبالتالي تحصل هذه الفئة على مغانم اقتصادية من هذا الشريك أو ذاك(١١٩). ومهما يكن الأمر، فإن هؤلاء الأشراف استمروا في مناصبة حسن بن عجلان العداء، وثاروا عليه، واستولوا على جدة في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م، وأعلنوا عزله، وتولية اثنين منهم بدلا عنه(١٢٠). غير أن الشريف حسن استطاع مقاومتهم، حتى تم الصلح بينه وبينهم سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م بعد أن أعطاهم ما سألوه من الإحسان إليهم، كعادته كل سنة(١٢١). ولكنهم مع ذلك أخذوا يتحينون الفرص حتى سنحت لهم في سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٣-٤م، عندما عزل الشريف حسن عن إمارة مكة، وخلفه في الحكم علي بن عنان بن مغامس بن رميثة، حيث حظي الأخير بتأييد عدد من بني حسن، بالإضافة إلى بعض أفراد القواد العمرة والحميضات(١٢٢).

ولما آلت أمور مكة إلى الشريف بركات، حاول أن يحد من نفوذ القواد والأشراف معاً، ولكن هؤلاء كوَّنوا حلفا ضد بركات، وجعلوا ابن أخيه، أحمد بن إبراهيم بن حسن بن عجلان، زعيما لهذا الحلف، ووعدوه بدعمهم له ضد عمه. ولما وجد بركات أنه لا قبل له بمقاومة هؤلاء، لجأ إلى مصالحتهم في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٢م، والتزم لهم بدفع أربعة آلاف دينار للقواد، وثلاثمائة دينار لابن أخيه أحمد بن إبراهيم(١٢٣).

والخلاصة أن الدافع الاقتصادي استخدم أكثر من مرة من قبل عدد من الأشراف على اعتبار أنه وسيلة من وسائل الضغط للوصول إلى المشاركة في الحكم(١٢٤). كما استغلت منافسات الأشراف وصراعاتهم على الحكم، أو الاشتراك فيه، من قبل القواد والجماعات المستفيدة بهدف الابتزاز والحصول على مغانم مالية من المتنافسين، وكان النجاح في النهاية لمن يدفع أكثر، ولهذا يلاحظ أن أكثر الحكام الذين احتفظوا بمناصبهم لفترة طويلة، هم من الأغنياء الذين كانوا يستطيعون الدفع إلى الجماعات المستفيدة، ومن هؤلاء عجلان بن

رميثة، وأحمد بن عجلان، وحسن بن عجلان، حيث يذكر أن هؤلاء كانوا يملكون كثيراً من العبيد والعقار في داخل مكة وخارجها(١٢٥). في حين أن أفقرهم كان أقلهم حظاً في الحكم مثل عنان بن مغامس الذي سبقت الإشارة إليه فيما تقدم.

النتائج المترتبة على نظام المشاركة في الحكم :

لقد ترتب على هذا النظام عدد مَن النتائج، يأتي في مقدمتها الاختلاف على توزيع الدخول، وكذلك الاختلاف على إدارة شؤون الإمارة. فمن ذلك، على سبيل المثال، ما حدث في سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٣م، عندما توجه عجلان بن رميثة إلى جدة لجباية المكوس من السفن التجارية التي كانت ترسو في مينائها. ولما تم له ذلك، رفض تسليم المبالغ التي حصَّلها إلى أخيه وشريكه ثقبة، مما دعا الأخير إلى جمع أعوانه، والتوجه بهم إلى جدة، حيث استطاع القبض على عجلان، والاستقلال في النهاية بإمارة مكة المكرمة(١٢٦). وفي سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، استفحل الخلاف بين علي بن عجلان بن رميثة، وابن عمه وشريكه عنان بن مغامس حول السلطات التي ينبغي أن يتمتع بها كل منهما، ولما لم يستطيعا تجاوز خلافاتهما، استقر رأيهما على ترك مكة، والإقامة خارجها، وألا يدخلاها إلا عند الضرورة، ولفترات زمنية محدودة، وعين كل منهما من ينوب عنه في تصريف الأمور، واستلام ما يخصه من إيرادات الإمارة(١٢٧). وهكذا كان الحال مع عددٍ من أشراف مكة، الذين أمضوا فترة حكمهم في شقاق ووفاق مع شركائهم، بل إنّ مسألة الاختلاف في الرأي والمطالبة بالمشاركة في الحكم أودت بحياة بعض أمراء مكة مثل إدريس بن قتادة، وأبي الغيث بن أبي نمي وعلي بن عجلان، وجازان بن محمد بن بركات وغيرهم. وبطبيعة الحال، فإن المشاركة في الحكم، مالم تكن من نوع خاص : مثل اشتراك الأبناء مع آبائهم، وشركة الأخوة الذين تربطهم مودة حميمة، مثل بركات من محمد، وأخيه قايتباي، فإنها تكون مدعاة لخلافات كثيرة، ويكفي الإشارة هنا إلى عبارة يوردها العصامي نقلاً عن السمرقندي في تعليقه على شركة عنان بن مغامس وعلي بن عجلان حيث يقول : «وكيف ينتظم أمر الأملاك مع الاشتراك»(١٢٨).

ونتج عن هذا النظام أيضا تدخل سلاطين المماليك في الشؤون الداخلية للأشراف، وأصبحت إمارة مكة نتيجة لذلك ولاية، مثل سائر الولايات، تابعة لمصر، وأصبح تعيين

الأشراف وعزلهم، بل وحتى اعتقالهم، والتآمر على قتل بعضهم، بيد سلاطين المماليك. فقد كان أشراف مكة، قبل هذا النظام، يتمتعون إلى حد ما باستقلال داخلي، وكان الخلفاء والسلاطين في مصر والعراق يرضون من أشراف مكة بالخطبة فقط ويدرون عليهم، مقابل ذلك، مبالغ طائلة على شكل مرتبات، ومخصصات. أما الآن، فقد اختلف الحال عن ذي قبل، وأصبح أمراء مكة يقدمون الهدايا النقدية والعينية لسلاطين المماليك مقابل الولاية الكاملة أو المشتركة. وقد شجع أمراء المماليك هذا الاتجاه الذي ترتب عليه عزل أمراء أقوياء وأكفاء، واستبدالهم بآخرين ضعاف، ويفتقرون إلى الكفاءة في الحكم، لا لشيء إلا لمجرد أن الآخرين دفعوا أكثر، أو شدوا الرحال إلى مصر، وأقنعوا سلاطين المماليك بأنهم الأفضل والأحق بالحكم، وألصقوا بسابقيهم تهماً واهية.

وترتب على هذا النظام عدم الاستقرار، وكثرة الحروب بين الأشراف وقطيعة الرحم، وقتل الأقربين، أو سمل أعينهم، بجانب عدم الالتفات إلى الاصلاحات في بيت الله الحرام، وتأمين مشاعره التي غدت مسرحاً للحروب والاقتتال. وقد ساعد على اشتعال هذه الحروب بين الأشراف، سلبية المماليك، وعدم تدخلهم لإيقاف صراعات بني حسن في مكة، لدرجة أن أحد قادة المماليك قال للشريف هزاع حين طلب مساعدته ضد أخيه بركات «روحوا قاتلوا وحدكم، ونحن مالنا دخل فيكم، ومن غلب وليناه»(١٢٩).

وفتح هذا النظام الباب على مصراعيه للاستعانة بالجنود المسترزقة والإكثار من شراء العبيد، وتجنيدهم(١٣٠). وكذلك الاستعانة بقوات خارجية غير سلاطين المماليك، مثلما فعل حميضة عندما استنجد بايلخان المغول في العراق(١٣١). واستعانة أبي الغيث بن أبي نمي، وثقبة بن رميثة، ورميثة بن محمد بن عجلان بسلاطين اليمن الرسوليين في فترات متباعدة، ضد منافسيهم من ذوي قرباهم(١٣٢). وعاشت على هذا النظام وما نتج عنه من صراعات بين الأشراف، جماعات متكسبة مثل القواد العمرة والقواد الحميضات، وبعض طوائف بني حسن، حيث عمل هؤلاء على ابتزاز الأمراء والتغرير بهم، وصاروا يكلفون بعضهم مالاً تصل إليه قدرتهم من أخذ الأموال من التجار والحبوب من المزارعين، ونحو ذلك. والخلاصة أن هذا النظام، وما ترتب عليه من تنافس على الحكم، لم يُؤدِّ إلا إلى افتراق كلمة الأشراف والذهاب بريحهم، وربط إمارتهم ربطاً مباشراً بسلاطين المماليك. ولو وحد الأشراف صفوفهم، وأجمعوا كلمتهم لأصبحوا بفضل بلدهم الحرام، ومشقة الوصول إليه، قوة يسعى المماليك وغيرهم إلى كسب

ودها والاعتراف بمكانتها، ولكن يبدو أن أشراف ذلك الزمان نسوا أو تناسوا وصية جدهم قتادة التي يقول فيها :

«يا بني (فاطمة» الزهراء، عزكم إلى آخر الدهر، مجاورة هذه البَنِيَّة والاجتماع في بطحائها، واعتمدوا بعد اليوم أن تعاملوا هؤلاء القوم بالشر، يوهنوكم من طريق الدنيا والآخرة، ولا يرغبوكم بالأموال والعَدد والعُدد، فإن الله عصمكم وعصم أرضكم بانقطاعها، وإنها لا تبلغ إلا بشق الأنفس»(١٣٣). فقد عاش قتادة حتى مات دون أن يخضع لأحد، مما جعل أحد مؤرخي زمانه يقول عنه : «وما كان (قتادة) يلتفت لأحد من خلق الله، ولا وطىء بساط الخليفة ولا غيره. وكان يُحمل إليه في كل سنة من بغداد الخلع والذهب وهو في داره»(١٣٤)

الهوامش والتعليقات

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، جمهرة أنساب العرب، الطبعة الأولى بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٤٧؛ عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، جـ ٤، ص ٢١٠-٢١١؛ عبد الله الشبل «الدولة الأخيضرية»، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، العدد ٦، ص ٤٦٢.

(٢) تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق محمد حامد الفقي (جـ ١) وفؤاد السيد (جـ ٢ – ٧) ومحمد الطناحي (جـ ٨)، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٩-١٩٦٩م، جـ ٧، ص ٢٧٤-٦؛ عبد الملك بن حسين ابن عبد الملك العصامي، سمط النجوم العوالي، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، بدون تاريخ، جـ ٤ ص ٢٠٦.

(٣) انظر : علي بن أبي الكرم بن محمد المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب اللبناني،١٣٨٧هـ/١٩٦٧، جـ ٩ ص ٢٤٥ – ٦؛ ابن خلدون، العبر، جـ ٤، ص ٢٢٤ وما بعدها؛ الفاسي، شفاء الغرام، تحقيق لجنة من كبار العلماء والأدباء، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، جـ ٢ ص ٢٩٩ والصفحات التي بعدها؛ تحصيل المرام، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم ١٠، ورقة ٢٦٢ ب.

(٤) أحمد بن علي الداوودي المعروف بابن عنبة، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تحقيق نزار رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة، غير مؤرخة، ص ١١٧؛ علي بن الحسن الخزرجي، الكفاية والاعلام، مخطوط، مكتبة جامعة ليدن، رقم ٨٠٥، العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٢٥. لم يرد في المصادر الميسورة تحديد دقيق لتاريخ مشاركة أبي نمي لأبيه الحسن في الحكم، ولا لتاريخ هذه الحادثة، ولكن من الثابت أن أبا سعد حكم مكة في الفترة من سنة ٦٤٧-٦٥١هـ/١٢٤٩-١٢٥٣م، وانه انتزع الحكم بالقوة، فيفترض أن راجحاً نازع أبا سعد في بداية حكمه لمكة، مما كان سبباً في وقوع هذه الحادثة التي اعتبر تاريخها بداية لفترة هذا البحث، ومع ذلك فقد احتطنا بكلمة (حوالي) تجنباً للجزم بوقوعها في هذا التاريخ، إذ ربما أنها وقعت في السنوات التي بعدها خلال حياة أبي سعد التي انتهت في سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م.

(٥) ابن عنبة، عمدة الطالب، ص ١١٧؛ العصامي، سمط النجوم، جـ ٤ ص ٢٢٦؛ علي بن تاج الدين السنجاري، منائح الكرم، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم ٣٠، تاريخ (دهلوى)، ص ٢٩٨. هكذا تورد المصادر الميسورة بطولات أبي نمي، ذي السبعة عشر ربيعاً، وقهره مع حفنة من رجاله، قوة تتكون من سبعمائة فارس، فإذا صحت هذه الحادثة، فربما اعتمد أبو نمي ورجاله على عنصر المباغتة الذي يؤدي في بعض الأحوال إلى النجاح. ولعل مما ساعد أبا نمي في هذه الحادثة، أنها وقعت في منطقة نفوذ بني حسن، عشيرة أبي نمي، فلعله وجد هناك من هب لمساعدته ورجاله ضد فرسان المدينة الحسينيين.

(٦) ابن خلدون، العبر، جـ ٤ ص ٢٢٨؛ علي بن الحسن الخزرجي، العقود اللؤلؤية، تحقيق محمد بن علي الأكوع، الطبعة الثانية، بيروت دار الآداب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، جـ ١، ص ١٠٢؛ العسجد المسبوك، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم ٤٨ تاريخ، ص ٢٢٤؛ نجم الدين عمر بن فهد، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق فهيم شلتوت، جدة دار المدني، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، جـ ٣ ص ٧٤؛ محمد ابن أحمد الصباغ، تحصيل المرام، مخطوط مصور، جامعة الملك سعود، رقم ٢٣٣، ورقة ٢٢١ ب.

(٧) القاسم بن يوسف التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، ص ٣٠٦؛ عماد الدين إدريس، كنز الأخبار، مخطوط مكتبة المتحف البريطاني، رقم ٤٥٨١ ورقة ١٩٥ أ.

(٨) مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٦

(٩) الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٥٩؛ مصطفى بن حسن الجنابي، البحر الزاخر في أحوال الأوائل والأواخر، مخطوط، مكتبة الحرم المكي، رقم ٢ تاريخ، ورقة ٤٣٣ ب. انظر : أحمد الزيلعي، «حاكم السرين، راجح بن قتادة»، مجلة العصور، لندن، دار المريخ يناير ١٩٨٦م، م ١، جـ ١ ص ٢١، ٢٤

«The Southern Area of the Amirate of Makkah», ph.D. Thesis, Durham University, 1983, pp. 100-7, 152.

كان راجح بن قتادة من أشد المطالبين بحكم مكة، ولكن يبدو أنه بعد أن تقدمت به السن، قنع بالبقاء في السرين، وسارع إلى التدخل بالصلح بين أفراد أسرته، وقد خول له هذا الدور أنه كبير بني قتادة في ذلك الوقت. انظر : الزيلعي، «حاكم السرين»، ص ٢٤.

(١٠) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣ ص ٢٧٩؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٩٣؛ محمد بن علي الطبري، إتحاف فضلاء الزمن في تاريخ ولاية بني الحسن، مخطوطة مصورة، جامعة الملك سعود، ورقة ١٤أ.

(١١) العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٥٩. تشير معظم المصادر الميسورة إلى أن إدريس هو عم أبي نمي الأول، أي أنه : إدريس بن علي بن قتادة، ولكن هذه المصادر، ومنها العقد الثمين للفاسي تنسبه هكذا : إدريس بن قتادة بن إدريس الحسني، يعني أنه عم والد أبي نمي، الحسن ابن علي بن قتادة. ويعتقد بأن هذا هو الأصح، لأن هذه المصادر تذكر أيضاً أنه : أخو راجح بن قتادة، وإلى هذا يذهب التجيبي، وهو مؤرخ معاصر لأبي نمي، حيث يذكر أن إدريس هو عم والد أبي نمي، وهكذا يذكره ابن فهد أيضا في موضع واحد من كتابه. انظر : التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٦؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٥٩-٦٠، ٤٩٥-٦٠، ٤٩٥، جـ ٣ ص ٢٧٨-٨٠؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٧٦. وانظر أيضا ص ٧٨، ٩٣، ٩٩.

(١٢) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٩٣.

(١٣) الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٥٩.

(١٤) انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ١٧٦؛ تحصيل المرام، ورقة ٢٦٥ أ؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٨٠؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٣ ب؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٢٢؛ الصباغ، تحصيل المرام، ورقة ٢٢١ ب.

(١٥) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣ ص ٢٨٠. هكذا يذكر الفاسي ما بين الاثنين من مصاهرة وتواد، ولكن هذه المودة تبدلت عندما استفحل الخلاف بين الأميرين، وأدى هذا الخلاف إلى قطيعة الرحم التي كان من أبرز نتائجها قتل إدريس على يد أبي نمي. وهذه الحادثة من أشد مساوىء المشاركة في الحكم كما سيأتي.

(١٦) التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٦؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ١، ١٥٩؛ العسجد المسبوك، ص ٢٤٣، الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣ ص ٢٧٩؛ الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ورقة ١٤ ب؛ ابن حجر العسقلاني في كتابه الدرر الكامنة، القاهرة، مطبعة المدني ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م، يؤرخ هذه الحادثة في سنة ٦٧٠هـ/١٢٧١م. انظر : جـ ٤ ص ٤٣.

(١٧) التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٢٠٦؛ عماد الدين أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ، جـ ٤ ص ٤٧؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٧٠-١؛ جمال الدين يوسف بن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، بدون تاريخ، جـ ٨ ص ١٩٩-١٠٠.

(١٨) الفاسي، العقد الثمين، جـ ١ ص ٤٢١.

(١٩) نفس المكان.

(٢٠) التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٦-٧.

(٢١) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص ٢٩١؛ الكفاية والأعلام، ورقة ١٨٥ ب؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٤٠٤؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ١٣٤؛ الصباغ، تحصيل المرام، ورقة ٢٢٢ أ.

(٢٢) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ١ ص ٢٧٩؛ الفاسي، العقد الثمين جـ ٤ ص ٢٣٣؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، جـ ٢ ص ١٦٧؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ أ.

(٢٣) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص ٢٩١؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٢٣٢، ص ٤٠٤؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، جـ ٢ ص ١٦٧.

(٢٤) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ١ ص ٢٨٠؛ العسجد المسبوك، ص ٢٩١؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، جـ ٢ ص ١٦٧؛ المقريزي، السلوك، جـ ١ ص ٩٢٧.

(٢٥) التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٧؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٢٣٤، ٤٠٥-٦؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ أ.

(٢٦) إدريس، كنز الأخبار، ورقة ١٩٧ أ - ب؛ الخزرجي، العسجد المسبوك ص ٣٢٢؛ العقود اللؤلؤية، جـ ١ ص ٣٣٣؛ الفاسي، العقد الثمين جـ ٢٤، ص ٢٣٥-٦، ص ٤٠٥.

(٢٧) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص ٣٢٢؛ المقريزي، السلوك، جـ ٢ ص ١٤٥؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة، الرياض، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ|١٩٨٥ ص ٧٤.

(٢٨) أبو الفداء، المختصر، جـ ٤ ص ٨٤؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٤٠٧-١٠، جـ ٦ ص ٩٦؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ١٥٣-١٥٤، ١٦٠-١٦٣.

(٢٩) أبو الفداء، المختصر، جـ ٤، ص ٩٠؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ١٧؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ٨١.

(٣٠) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٤١٤-٥؛ المقريزي، السلوك، جـ ٢ ص ٣٨٤؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٠٤؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ ب.

(٣١) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٤١٦، جـ ٦ ص ١٠٠-١٠١؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٠٧-٨. الواديان هما : حَلْيَة وعَلْيَب، ويعرفان في الوقت الحاضر باسم الشاقَّة الشامية والشاقَّة اليمانية، انظر : Al-Zaila i, «The Southern Area, pp. 107-112.»

(٣٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، جـ ٢ص ٢٠٤؛ العصامي، سمط النجوم، جـ ٤ ص ٢٣٤؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ ب.

(٣٣) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر بأبناء العمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، جـ ٢، ص ١٧٢؛ ابن فهد، إتحاف الورى جـ ٣ ص ٢٢٦؛ العصامي، سمط النجوم، جـ ٤ ص ٢٣٥.

(٣٤) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٤١٦؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٤ ص ٢٢٦-٧.

(٣٥) الفاسي، شفاء الغرام، جـ ١ ص ٢٠٥؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠ ص ١٤٥؛ جمال الدين محمد بن ظهيرة، الجامع اللطيف، الطبعة الرابعة، مكة، المكتبة الشعبية، ١٣٩٣هـ|١٩٧٣م ص ١٩٥.

(٣٦) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦ ص ٦٠-٦١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٣٩.

(٣٧) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٣٠؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ٩٤؛ أحمد الزيلعي، مكة وعلاقاتها الخارجية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٤٠١هـ|١٩٨١م، ص ١٨٤-١٨٦. «The Southern Area of the Amirate of Makkah», pp. 100-107.

(٣٨) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣ ص ٣٩٥، جـ ٦ ص ٦١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٣٩؛ أحمد زيني دحلان، أمراء البلد الحرام، بيروت، الدار المتحدة للنشر، غير مؤرخة ص ٤٨.

(٣٩) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣ ص ٣٩٥، جـ ٦، ص ٦١؛ المقريزي، السلوك، جـ ٢ ص ٨٢٠-٢١؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية ص ٩٥-٦.

(٤٠) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص ٣٧٤؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٤٢؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٣٩.

(٤١) الفاسي، شفاء الغرام، جـ ٢ ص ٢٠٥؛ العقد الثمين، جـ ٣ ص ٣٩٦، دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٤٩.

(٤٢) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦ ص ٦٤؛ المقريزي، السلوك، جـ ٢، ص ٨٨٨؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٥٨. عن ديار بني شعبة انظر : جمال الدين يوسف بن المجاور، تاريخ المستبصر، تحقيق أوسكر لوفغرين، ليدن، مطبعة بريل ١٩٥١م، جـ ١ ص ٥٢-٣.

(٤٣) الفاسي، شفاء الغرام، جـ ٢ ص ٢٠٥؛ العقد الثمين، جـ ٣ ص ٣٩٧، جـ ٦ ص ١٦٥ دحلان، أمراء البيت الحرام، ص ٤٩.

(٤٤) المقريزي، السلوك، جـ ٣، ص ٤٨؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٧٦؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٤٩.

(٤٥) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ٦٨؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ ب، ٤٣٥ أ.

(٤٦) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٢٩٠-٩١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٣٤٤؛ الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ورقة ١٤ ب.

(٤٧) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٦٨؛ ابن فهد، إتحاف الورى جـ ٣، ص ٢٩١؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١٠٥.

(٤٨) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤ ص ٦٢٠؛ السنجاري، منائح الكرم ص ٣٢٣-٤؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٠.

(٤٩) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦ ص ٦٩؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٤٥.

(٥٠) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦ ص ٦٩-٧٠؛ ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة، جـ ١ ص ٢١٥؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٢١٨-٢٠؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٠.

(٥١) ابن خلدون، العبر، جـ ٤ ص ٢٣٠؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦ ص ٧٠؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٤٥-٧؛ السنجاري، منائح الكرم، ص ٣٢٥.

(٥٢) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ٢ ص ٢٢٨؛ الدرر الكامنة جـ ١ ص ٢١٥؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٤١؛ ريتشارد، الأحوال السياسية، ص ١٠٨.

(٥٣) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ٢، ص ١٥٩؛ العسجد المسبوك، ص ٤٣٢؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٤٧.

(٥٤) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص ٤٣٢؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٣٤١، ٣٥٣؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ ب؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥١.

(٥٥) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ٢، ص ١٦٠-١؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ ب؛ علي بن عبد القادر الطبري، الأرج المسكي في التاريخ المكي، تحقيق محمد بن صالح السليماني قدمت لنيل درجة الدكتوراة من جامعة أدنبرة في عام ١٩٧٩م، ص ١٣٤.

(٥٦) ابن خلدون، العبر، جـ ٤، ص ٢٣١؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٦٢؛ السنجاري، منائح الكرم، ص ٣٣٠-١.

(٥٧) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢٢٥، ٤٣٥؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ ب؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٣. كُحِل أحمد بن ثقبة، وجماعة من الأشراف على يد أمير مكة، محمد بن أحمد بن عجلان بمشورة من عمه كُبَيْش بن عجلان. انظر: الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٢٣، جـ ٧، ص ٨٥.

(٥٨) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٦٣؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٥٠.

(٥٩) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ٢، ص ١٦٤؛ العسجد المسبوك، ص ٤٣٨؛ الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٤٣٥-٦؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٣.

(٦٠) ابن خلدون، العبر، جـ ٤، ص ٢٣١؛ المقريزي، السلوك، جـ ٣، ص ٥٦٧؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١١٤.

(٦١) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٤٣٦؛ الجنابي، البحر الزاخر ورقة ٤٣٥ ب.

(٦٢) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٤٣٨؛ المقريزي، السلوك، جـ ٣ ص ٧١١؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٦ أ.

(٦٣) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، جـ ٢، ص ٢٢٨-٩؛ ابن حجر العسقلاني أنباء الغمر، جـ ٣، ص ٢٦٦؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٧١-٢.

(٦٤) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٠٣، ١٠٥؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٤٦٢؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٥؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١٢٥.

(٦٥) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٤، ص ٥٢٥-٧؛ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع، بيروت، دار الحياة، غير مؤرخة، جـ ٣ ص ١٠٤؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٥٣-٤.

(٦٦) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٢٢؛ ابن ظهيرة، الجامع اللطيف ص ١٩٧؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٥٧.

(٦٧) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٥٤٨؛ الجنابي، البحر الزاخر ورقة ٤٣٧ ب؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٩؛ ريتشارد، الأحوال السياسية، ص ٣٣.

(٦٨) القاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٢٨؛ ابن فهد، الدر الكمين، بذيل العقد الثمين، مخطوطة مصورة، جامعة الملك سعود، رقم ف ١٩ ورقة ٩٨ أ.

(٦٩) القاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٤١؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٤، ص ٥٧٨-٩؛ السخاوي، الضوء اللامع، جـ ٣، جـ ٣، ص ١٠٤.

(٧٠) القاسي، شفاء الغرام، جـ ٢، ص ٢١٠-٢١١؛ العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٣٩-٤٠.

(٧١) انظر : ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٥٧٩-٨١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٥٩؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٥٩.

(٧٢) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ٨، ص ١١٢، جـ ٩، ص ١٦٠؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٦٣٢. انظر أيضا، حوادث ٨٤٥هـ في الجزء المخطوط بمكتبة الحرم المكي رقم ٢٢٦ تاريخ (دهلوي) وعلمت أن طالباً بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية (جامعة أم القرى) يعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراة من قسم التاريخ في الكلية نفسها؛ السخاوي، الضوء اللامع، جـ ٣، ص ١٣.

(٧٣) ابن فهد، تحاف الورى، حوادث سنة ٨٤٦هـ؛ الدر الكمين، ورقة ١٥٠ ب؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٦٢-١.

(٧٤) ابن فهد، إتحاف الورى، حوادث سنة ٨٥٠هـ؛ ابن ظهيرة، الجامع اللطيف ص ١٩٨؛ السخاوي، الضوء اللامع، جـ ٣ ص ١٣.

(٧٥) الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٨ ب؛ ابن ظهيرة، الجامع اللطيف ص ١٩٨-٩؛ العصامي، سمط النجوم العوالى، جـ ٤، ص ٢٧٥.

(٧٦) ابن فهد، الدر الكمين، ورقة ١٩ أ؛ الجنابي، البحر الزاخر ورقة ٤٤١ أ.

(٧٧) الضوء اللامع، جـ ٣، ص ١٤، جـ ٧، ص ١٥٢.

(٧٨) الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٤١ ب؛ ابن ظهيرة، الجامع اللطيف ص ١٩٩؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٦٧-٨؛ ريتشارد، الأحوال السياسية، ص ١٦١.

(٧٩) عن منازعة هزاع وجازان لأخيهما بركات بن محمد، انظر : عبد الرحمن ابن الديبع الشيباني، الفضل المزيد، تحقيق محمد عيسى صالحية الكويت، شركة كاظمة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٤٩-٥٣، ١٥٥-٥٨، وما بعدها في أماكن متفرقة؛ عبد القادر بن محمد الجزيري، درر الفوائد المنظمة، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٨٤ ص ٣٤٩-٣٥٤؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٨٢-٢٨٨؛ الطبري، الأرج المسكي، ص ١٣٦؛ دحلان، أمراء البلد الحرام ص ٦٨-٧٠.

(٨٠) الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٤٢ أ؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٨٩.

(٨١) العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٨٩؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٧١.

(٨٢) الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٤٢ أ؛ دحلان، أمراء البلد الحرام ص ٧١.

(٨٣) ابن ظهيرة، الجامع اللطيف، ص ٢٠٠؛ الجزيري، درر الفوائد المنظمة ص ٣٥٨؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٨٩.

(٨٤) العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٨٩؛ وانظر أيضا : الجزيري درر الفوائد المنظمة، ص ٣٥٩؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٧٢.

(٨٥) ابن ظهيرة، الجامع اللطيف، ص ٢٠٠؛ العصامي، سمط النجوم العوالي جـ ٤ ص ٢٩٢؛ دحلان، أمراء البلد الحرام، ص ٧٣.

(٨٦) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، بيروت، المطبعة الأميركانية ١٩٤٥م - جـ ١ ص ١٦٤؛ محمد ابن علي الطبري إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق ناصر بن عبد الله البركاتي، قدمت لنيل درجة الدكتوراة من جامعة مانشستر في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، جـ ٢ ص ٢٥؛ العيدروسي في كتابه النور السافر بغداد، المكتبة العربية ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م، ص ١٥٢، يذكر أن أبا نمي توفي في سنة ٩٣٠هـ/١٥٢٣م.

(٨٧) انظر، العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٩٣-٣٣٠، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٩٢، ٥١٧، ٥٤٦، وفي أماكن متفرقة.

(٨٨) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ١٩٧٩،ص ٣٥٠، ٣٥٤. عن اعتقاد حكام الأشراف في المذهب الزيدي، انظر على سبيل المثال : شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، الذيل على الروضتين، تحقيق عزت العطار الحسيني، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٤م، ص ١٢٣؛ القاسي، العقد الثمين، جـ ١، ص ٤٦٧، جـ ٦، ص ٩٧؛ العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ١ ص ١٧٢؛ الدرر الكامنة، جـ ١، ص ٦٦-٢٠٤؛ أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، بدون تاريخ، جـ ٥، ص ٥٢، جـ ٧ ص ٣٣٤، جـ ١٣، ص ٢٢٧؛ ريتشارد، الأحوال السياسية، ص ٦٧، حاشية ١٨.

(٨٩) انظر : ابن خلدون، العبر، جـ ٤، ص ٢٣٧-٤٠، ٢٤٥-٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، جـ ٥، ص ٤٦-٥٠، جـ ٧، ص ٣٣٢-٤، جـ ١٣، ص ٢٢٧؛ يحيى بن الحسين، غاية الأماني، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمد مصطفى زيادة، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، جـ ١، ص ١٦٦-٨، والصفحات التي بعدها في أماكن متفرقة.

(٩٠) يذكر ابن فضل الله العمري رواية عن الشريف مبارك بن عطيفة ابن أبي نمي : أن حكام مكة يدينون بالطاعة لإمام الزيدية باليمن، ويعتقدون أنهم نوابه. انظر : التعريف بالمصطلح الشريف، القاهرة، مطبعة العاصمة، ١٣١٢هـ، ص ١٦٠؛ وانظر أيضاً : القلقشندي، صبح الأعشى، جـ ٥، ص ٥٢، جـ ٧، ص ٣٣٤، جـ ١٣، ص ٢٢٧.

(٩١) سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٣٩٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

(٩٣) التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، ص ٣٠٧.

(٩٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩٥) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤؛ ص ١٢٨؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣ ص ٥٤٨؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٥٩.

(٩٦) انظر، الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٢٨؛ ابن فهد، الدر الكمين، ورقة ٩٨ أ.

(٩٧) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٩٥.

(٩٨) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٥١٥؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٧ أ - ب.

(٩٩) ابن فهد، إتحاف الورى، القسم المخطوط، حوادث سنة ٨٤٧هـ. الواديان هما : وادي غُلَيْب، ووادي خَلْيَة، ويعرفان في الوقت الحاضر باسم الشاقة الشامية والشاقة اليمانية؛ انظر الزيلعي، «حاكم السرين» ص ٣٠.

(١٠٠) ابن الديبع، الفضل المزيد، ص ١٥٢؛ عبد العزيز بن فهد، بلوغ القرى، ورقة ١٢١ أ؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤ ص ٢٨٣.

(١٠١) القادة العُمَرة : لعلهم نسبة إلى عمر بن مسعوّد، أحد موالي الشريف أبي سعد، الحسن بن علي بن قتادة. والحُمَيْضات : لعلهم نسبة إلى موالي الشريف حميضة بن أبي نمي. انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٢، ص ٧٣، جـ ٣، ص ٤٤١؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ٨٨، حاشية ١٨٦.

(١٠٢) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٧، ص ١٢١؛ ابن فهد، إتحاف الورى جـ ٣، ص ٢٠٨.

(١٠٣) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٣٩٥، جـ ٦، ص ٦١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٣٩.

(١٠٤) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، جـ ٣، ص ٢٩١؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٤٤.

(١٠٥) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ٦١٩، جـ ٦، ص ٦٨-٩. تقع مدينة حَلْي بن يعقوب على بعد حوالي ٧٠كم إلى الجنوب الشرقي من القنفذة، الميناء المعروف على ساحل البحر الأحمر. انظر أحمد الزيلعي، «المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي» حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة التاسعة والثلاثون، الحولية السابعة، الكويت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٦-٢٦.

(١٠٦) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٢٩٥-٦؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ أ.

(١٠٧) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٩٢؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ أ.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٩٣؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٤٤.

(١٠٩) انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢٠٩؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، ٤، ص ٢٥١.

(١١٠) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢٠٩، ٤٣٩؛ الجناني، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ أ.

(١١١) ابن خلدون، العبر، ص ٢٣٢؛ السنجاري، منائح الكرم، ص ٣٣١.

(١١٢) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢١١-١٢.

(١١٣) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢١٢-١٣؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٢٩٤.

(١١٤) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ٨٨-٩٠. وادي مَرّ، أو مر الظهران : أكبر أودية مكة من الشمال، وهو على بعد مرحلة منها. انظر : القلقشندي، صبح الأعشى، جـ ٤، ص ٢٥٩.

(١١٥) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٤٠٥.

(١١٦) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ٩٢.

(١١٧) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٥٢٥-٦.

(١١٨) العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٢٥. وانظر أيضا : ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٥٤٢.

(١١٩) انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢٠٩، ٤٣٨؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٧٧؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٢٤، ص ٢٥١.

(١٢٠) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٥، ص ٥٤٣-٤؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٣٥٨-٩؛ السنجاري، منائح الكرم ص ٣٤٥-٦.

(١٢١) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٤، ص ١٢٨-٩.

(١٢٢) ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٦٠٤-٦٠٥؛ العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٦٠.

(١٢٣) ابن فهد، إتحاف الورى، القسم المخطوط، حوادث سنة ٨٥٧هـ؛ الدر الكمين، ورقة ٦٧ ب.

(١٢٤) انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٩٣، جـ ٤، ص ٣٩٥، جـ ٦، ص ٩٥، ٤٣٢.

(١٢٥) انظر : العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ١ ص ١٧٢؛ الدرر الكامنة، جـ ١، ص ٢١٥؛ السخاوي، الضوء اللامع، جـ ٣، ص ١٠٤؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ أ.

(١٢٦) الفاسي، العقد الثمين، جـ٣، ص ٣٩٦، جـ ٦ ص ٦٣-٤؛ المقريزي السلوك، جـ ٢، ص ٨٨٧-٨.

(١٢٧) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٢٠٩، ٤٣٨؛ العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ١، ص ٥٠١؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٧٧. ولمزيد من الأمثلة على ذلك انظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ١٠١؛ الجنابي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ ب، ٤٣٦ أ؛ السنجاري، منائح الكرم، ص ٣١٣.

(١٢٨) سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢٥٢.

(١٢٩) عبد العزيز بن فهد، بلوغ القرى، ١٢٨ أ؛ ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١٦٥.

(١٣٠) انظر : على سبيل المثال، الفاسي، العقد الثمين، جـ ٦، ص ٦٠، ١٠٠؛ العسقلاني، أنباء الغمر، جـ ٤، ص ٢٦٧؛ المقريزي، السلوك جـ ٢، ص ٨٢٠؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ٣٧٠.

(١٣١) انظر : ابن عنبة، عمدة الطالب، ص ١١٧-١٨؛ الفاسي، العقد الثمين جـ ٤، ص ٢٣٨-٤٢؛ العسقلاني، الدرر الكامنة، جـ ٢، ص ١٦٧-٨.

(١٣٢) أنظر : الفاسي، العقد الثمين، جـ ٣، ص ٣٩٦، جـ ٤، ص ١٠٩، ١١٧-٨، جـ ٦، ص ٦٢، ١٧٠؛ ابن فهد، إتحاف الورى، جـ ٣، ص ١٣٦، ٥١٤-٥.

(١٣٣) الفاسي، العقد الثمين، جـ ٧، ص ٥٠؛ انظر أيضا : العصامي، سمط النجوم العوالي، جـ ٤، ص ٢١١-١٢.

(١٣٤) أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص ١٢٣.